Al-Adab Journal Issue. No (155) Supplement (December) 2025
E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

The Influence of the Origin and Branch Dichotomy on Structuring Word Formation in the Domain of vocalization *ʾIʿlāl.*

Iman Abdel Malek Abu Harb
U21102641@sharjah.ac.ae
Professor. Saif Al-Dein Al-Fuqara (Ph.D.)
salfuqara@sharjah.ac.ae
University of Sharjah- College of Arts and Human Sciences- Department of Arabic Language

Copyright (c) 2025 **Iman Abdel Malek Abu Harb, Professor. Saif Al-Dein Al-Fuqara (Ph.D.)**

DOI: https://doi.org/10.31973/p28tm993

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

Abstract:

The dichotomy of "origin and branch" represents one of the fundamental dualities in Arabic linguistic studies. This research examines aspects of this dichotomy as utilized by linguists to explain the structure of words in Arabic morphology. The significance of this investigation lies in elucidating the impact of this duality in interpreting the structural changes that have occurred in words, contributing to their development, and uncovering the dimensions of this dichotomy within the framework of Arabic morphological theory.

This study aims to examine aspects of the dichotomy of "origin and branch" within Arabic morphological studies, elucidate its nature and dimensions within the framework of Arabic morphological theory, and highlight its role in interpreting structural changes in word formation and their development. The research employs a descriptive-analytical methodology, observing this dichotomy across various domains of morphology, classifying its issues, and analyzing them to uncover the nature of the relationship governing this linguistic duality.

The study is structured into two sections: the first section is dedicated to the concept of "origin and branch" in linguistic studies, while the second examines the manifestations of this dichotomy in interpreting the structure of words in Arabic. The findings indicate that this dichotomy serves as a guiding principle in morphological structures, particularly in matters related to vowel vocalization (*ʾiʿlāl*), substitution (*ʾibdāl*), diminutive forms (*taṣghīr*), attribution (*nisba*), pluralization (*al jumuʿ*), and other morphological phenomena.

Keywords: Branch, Dichotomy, Origin, Vocalization, Word Structure

Al-Adab Journal Issue. No (155) Supplement (December) 2025
E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

مراعاة الأصل والفرع في توجيه بنية الكلمة في باب الإعلال

الباحثة إيمان عبدالمالك أبو حرب
جامعة الشارقة– كليّة الآداب والعلوم الإنسانيّة/قسم اللغة العربيّة

الأستاذ الدكتور سيف الدين الفقراء
جامعة الشارقة– كليّة الآداب والعلوم الإنسانيّة/ قسم اللغة العربيّة

(مُلَخَّصُ البَحث)

يتناول البحث مظاهر من ثنائيّة الأصل والفرع التي تشكّل واحدة من الثنائيّات الكبرى في الدّرس اللغويّ عند العرب، وقد استعملها اللغويّون في توجيه مسائل لغويّة في النحو والصّرف، ومنها مسائل تتّصل ببنية الكلمة في الصّرف العربيّ، واقتصرت دراستنا هذه على باب الإعلال، وتتجلّى أهمّيّة البحث في بيان أثر هذه الثنائيّة في تفسير التغييرات التي طرأت على بنية الكلمة في باب الإعلال الصّرفيّ، التي أسهمت في تطوّر بنية الكلمة العربيّة، زيادة على أهميّته في كشف أبعاد هذه الثنائيّة في نظريّة الصّرف العربيّ.

ويهدف البحث إلى دراسة مظاهر من ثنائيّة الأصل والفرع في الدّرس الصّرفيّ في اللغة العربية من خلال باب الإعلال، وبيان ماهيتها وأبعادها في نظرية الصّرف العربيّ، وإبراز دورها في تفسير التغييرات الطارئة على بنية الكلمة المعتلّة وتطوّرها. واتّبعنا في البحث المنهج الوصفيّ من خلال رصد هذه الثنائيّة في باب الاعلال في الصّرف العربيّ، وتصنيف مسائلها، وتحليلها؛ لكشف العلاقة التي تحكم هذه الثنائيّة اللغويّة في توجيه البنى الصّرفيّة وتفسير تطوّرها.

جاءت الدراسة في مبحثين؛ المبحث الأول خصصناه لمفهوم الأصل والفرع في الدّرس اللغويّ، والثاني لمظاهر ثنائيّة الأصل والفرع في تفسير بنية الكلمة في باب الإعلال في اللغة العربيّة. وقد أظهرت نتائج البحث أنّ هذه الثنائيّة كانت علّة في توجيه البنى الصّرفيّة في مسائل من الإعلال.

الكلمات المفتاحيّة: الثنائيّة، الأصل، الفرع، بنية الكلمة، الإعلال.

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

المقدّمة

بنيّ الدّرس اللغويّ على ثنائيّات نحويّة كثيرة، مثل التعريف والتنكير، والجملة الاسميّة والفعليّة، والإعراب والبناء، والظاهر والمُضمر، والمُسند والمُسند إليه، والمذكّر والمؤنّث، والمعلوم والمجهول، أو صرفيّة، مثل المجرّد والمزيد، والإعلال والتّصحيح، والجامد والمشتقّ. الإدغام والفكّ، وبرزت في الدّرس اللغويّ بشقّيه النحويّ والصّرفيّ مسألة الأصل الافتراضيّ الذي يتطلّبه القياس أحيانًا أو يقتضيه التعليل، وقد ألقت هذه الثنائيّات بظلالها على الفكر اللغويّ وما زالت.

والبحث في علم الصّرف ومسائله ليس بالأمر الذي يستهوي الكثيرَ من الباحثين، نظرًا لتشعّب مسائله ووعورة مسالكه، وهي قضيّة تنبّه إليها القدماء لما فيها من عويص المسائل، ولذلك نجد أبحاث علم النحو ومسائله تفوق تلك التي في علم الصّرف ومسائله عددًا، أو أنّ الصّرف متضمَّن في الأبحاث النحويّة ومتمّم لها. وقد ذكر ابن جنّيّ، "أنّ هذا الضربَ من العلم لمّا كان عويصًا بُدئ قبلَه بمعرفة النحو، ثم جيء به بَعدُ، ليكون الارتياض في النحو موطّئًا للدخول فيه، ومعينًا على معرفة أغراضه ومعانيه"، (ابن جني، ١٩٥٤، ص٥)، وهذا العلم له أهميّة فائقة في تفسير التّغييرات التي تطرأ على بنية الألفاظ الصّرفيّة.

ولعلّ من الظواهر البارزة في الدّرس الصّرفيّ شيوع ثنائيّة الأصل والفرع، وامتدادها على مساحات واسعة من أبوابه، ومن هذا المنطلق جاء الدافع لاختيار موضوع هذا البحث رغبة في إفراد المسائل الصّرفيّة الخاصّة بثنائيّة الأصل والفرع ببحث مستقلّ يكون مصدرًا للباحثين، ويكشف أثر هذه الثنائيّة في تعليل تطوّر البنية الصّرفيّة للكلمات، وتسليط الضوء على أهمّ المسائل المتعلّقة بهذا المفهوم في باب الإعلال في الصّرف. وبيان تفسيرات العلماء التي دفعتهم للاعتداد بهذه الثنائيّة في تعليل بنية الألفاظ العربيّة.

ويحاول هذا البحث الإجابة عن التساؤلات التالية:

١- ما مفهوم الأصل والفرع في الدّرس اللغوي ؟ وما أبرز مظاهره في الصّرف العربيّ؟

٢- كيف أسهمت هذه الثنائيّة في تفسير تشكيل بنية الألفاظ المعتلة؟

٣- ما التعليلات التي دفعت علماء الصّرف لترجيح أحد حدّيّ ثنائيّة الأصل والفرع في المسائل الصّرفيّة التي دخلها التغييرفي باب الإعلال؟

وقد استعان البحث بدراسات سابقة تناولت هذه الثنائيّة بقدر، منها دراسة الدحماني، محمّد (٢٠١٩): (الأصل والفرع في النحو العربيّ: قراءة في المصطلح والمفهوم) قدّم فيه الباحث قراءة في ثنائيّة الأصل والفرع في النحو العربيّ وعرض فيه مظاهر من توظيف هذه الثنائيّة عند النحويّين. ومنها أيضًا دراسة ميلاد، انتصار (٢٠١٨): (الأصول المرفوضة في

العربيّة: الأصول الصّرفيّة) عرّفت فيه الباحثة الأصل المرفوض وأسباب رفضه، وذكرت مصطلحات النحاة الدالّة على الأصول المرفوضة، وعددًا من مسائل الأصول المرفوضة في الصّرف العربيّ. وللجيلي، عبد العال (٢٠١٤) دراسة بعنوان: (العدول عن الأصل بين المشتقات الصّرفيّة) ناقش الباحث فيها مفهوم العدول معرّفًا المصطلح وموضّحًا مفهومه اللغويّ والاصطلاحيّ، ومسيرته في التراث، كاشفًا آراء العلماء ودراساتهم حوله، ومقدّمًا تحليلاتهم واستنتاجاتهم المستفادة منه.

وثمّة دراسة للقرني، عبد الله (٢٠٠٨): بعنوان (الأصول الصّرفيّة المرفوضة: عرض ومناقشة) عرض فيها جملة من الأصول المرفوضة، وناقشها ذاكرًا آراء بعض المحدثين فيها. ولحسن الملخ كتاب بعنوان: (نظريّة الأصل والفرع في النحو العربيّ) (٢٠٠١) عرض فيه مصطلحي الأصل والفرع في المعجم الدلاليّ، وأصوات العربيّة، والأبنية الصّرفيّة، والتفعيلات العروضيّة، وتتبّع هذين المصطلحين تاريخيًّا، وانتهى بأنّ نظريّة الأصل والفرع هي منهج في ردّ الظواهر اللغويّة المتجانسة إلى أصل واحد.

وثمّة دراسات تختصّ بالأصل والفرع عند عالم نحويّ، أو في كتاب بعينه، مثل: (نظريّة الأصل والفرع وتطبيقاتها في النّصوص النحويّة؛ كتاب الأمالي النحويّة لابن الحاجب (ت646هـ) أنموذجًا) بودرامة الزايدي. نشرت في العدد (30) من مجلّة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلاميّة، (2016). ودراسة بعنوان (أبواب نحويّة بين الأصل والفرع دراسة وصفيّة تحليليّة) لفاطمة محمد، نشرت في مجلّة حوليّة كليّة اللغة العربيّة بجرجا، جامعة الأزهر، (2021)، ودراسات أخرى وردت في مصادر الدراسة تتعلّق بالأصل والفرع.

وتتّسم دراستنا هذه باختصاصها في ثنائيّة الأصل والفرع المراعاة في باب الإعلال، ودورها في تفسير بنية الكلمة في الصّرف العربيّ، وبيان منهجيّة الصّرفيّين في الاستعانة بهذه الثنائيّة لتعليل المسائل الصّرفيّة التي حُملت عليها، وهي مساهمة في سلسلة الدراسات التي تناولت هذه الثنائيّة في الفكر اللغويّ، وكان معيار الاختيار للمسائل ما نصّ عليه اللغويون من هذه الثنائية في الإعلال.

واعتمدت الدراسة المنهج الوصفيّ من خلال تعريف ماهيّة ثنائيّة الأصل والفرع، واستعراض مظاهر استعمالها في باب الإعلال في الصّرف العربي، وتصنيفها في مسائل، وتحليلها لاستخلاص أثرها، وبيان كيفيّة توظيفها لتفسير بنية الألفاظ في اللغة العربيّة وتطوّرها.

المبحث الأول: مفهوم الأصل والفرع في الدّرس اللغويّ.

الأصل لغة: أصل الشيء (ابن فارس،١٩٧٩،ج١، ص١٠٩) وعرّفه الأزهريّ بأنّه: "أسفل كلّ شيء، ويقال: استأصلت هذه الشجرة، أي: ثبت أصلها".(الأزهريّ،2001، ج ١٢، ص ١٦٨) ، وعند الفيوميّ: "أصل الشيء أسفله.. ما يستند وجود ذلك الشيء إليه، فالأب أصل للولد، والنهر أصل للجدول، والجمع: أُصول، ... وأصَّلْته تأصيلًا جعلت له أصلًا ثابتًا يبنى عليه".(الفيوميّ،8719،ج ١، ص ٦) وقيل فيه: "أصل كلّ شيء قاعدته التي لو توهمت مرتفعة ارتفع بارتفاعها سائره".(الزَّبيديّ،٢٠٠١،ج ٢٧، ص ٤٤٧) والأصل في العربيّة مصطلح له متعلّقات بعلوم شتّى، لذلك نجد كثيرًا من العلوم تعرّفه تعريفًا مناسبًا لطبيعة ذاك العلم.

وعرّفه الجرجانيّ في الاصطلاح بأنّه ما يُبتنَى عليه غيره، قائلًا: "عبارة عمّا يُفتقر إليه، ولا يَفتقر هو إلى غيره. وفي الشّرع: عبارة عما يُبنى عليه غيره، ولا يُبنى هو على غيره، والأصل: ما يثبت حكمه بنفسه ويُبنى عليه غيره".(الجرجاني، ١٩٨٣، ص ٢٨).

وربط العلماء مفهوم الأصل بالقياس في أصول النحو، فقد ذكره التهانوي أنّه "إثبات حكم في الفرع وهو حكم آخر يوجبهما علّة واحدة في الأصل؛ فيقال ثبت هذا الحكم في الفرع لثبوت الآخر فيه وهو ملازم له، فيكون القائس قد جمع بأحد موجبي العلّة في الأصل؛ لوجوده في الفرع بين الأصل والفرع في الموجب الآخر لملازمته الآخر، ويرجع إلى الاستدلال بأحد الموجبين على العلّة وبالعلّة على الموجب الآخر".(التهانويّ، ١٩٩٦، ج٢، ص ١٣٥٣).

وارتبط الأصل والفرع في نشأته بالعلوم الشرعية وامتدّ أثره إلى الدّرس اللغويّ في باب التعريفات، فذكر التهانوي ما نصّه:" الأصل هو المحل كما هو مذهب الجمهور؛ لأنّ الأصل يطلق على ما يبتني عليه غيره وعلى ما يفتقر إليه غيره، ويستقيم إطلاقه على المحل بالمعنيين. أمّا بالمعنى الأوّل فلما قلنا، وأمّا بالمعنى الثاني فلافتقار الحكم ودليله إلى المحلّ، ضرورة من غير عكس؛ لأنّ المحلّ غير مفتقر إلى الحكم ولا إلى دليله؛ ولأنّ المطلوب في باب القياس بيان الأصل الذي يقابل الفرع في التركيب القياسيّ، ولا شك أنّه بهذا الاعتبار هو المحل. وأمّا الفرع فهو المحل المشبّه عند الأكثر".(التهانويّ، ١٩٩٦، ج١، ص٢١٤).

وبيّن الكفويّ معالم الأصل وبعض ضوابطه، فقال:" الأصل هو أسفل الشيء، ويطلق على الراجِح بالنسبة إلى المرجوح، وعلى القانون والقاعدة المناسبة المنطبقة على الجزئيات، وعلى الدليل بالنسبة إلى المدلول، وعلى ما ينبني عليه غيره،.... والأصول من حيث إنّها

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

مبنى وأساس لفرعها سميت قواعد، ومن حيث إنّها مسالك واضحة إليها سميت مناهج، ومن حيث إنّها علامات لها سميت أعلامًا، والأصول تتحمل ما لا تتحمله الفروع، والأصول تراعى ويحافظ عليها".(الكفوي، ١٩٩٨، ص١٢٢) .

وقد عيّن ابن يعيش الأصل بأنّه: "عبارة، عند أهل هذه الصناعة، عن الحروف التي تلزم الكلمة في كلِّ موضع من تصرّفها، إلّا أن يحذف من الأصل شيء لعلّة عارضة، فإنّه لذلك في تقدير الثبات"، (ابن يعيش،1973 ، ص (108 بمعنى أنّ "الأصل عبارة عن الحروف اللازمة للكلمة كيف تصرّفت". وبتحليل تعريف ابن يعيش للأصل الصّرفيّ يمكن ملاحظة نقاط ثلاث:

الأولى: لزوم الحروف مواضعها في كلّ تصريفات الكلمة، وما خالف ذلك فرع.

الثانية: احتماليّة حذف حرف من الأصل بسبب علّة قد تطرأ عليه، فتصبح الصيغة فرعًا .

الثالثة: ضرورة تقدير ثبوت ووجود الحرف إن تحقق الحذف بسبب علّة ما للمح الأصل المفترض.

لا يمكن فهم الفرع بشكل كامل دون معرفة الأصل، فلا يوجد الفرع بشكل مستقلّ عن الأصل، بل هو مرتبط به ومبنيٌّ عليه. والتكامل بين الأصل والفرع يعكس هيكليّة متماسكة، حيث يُكمل كلٌّ منهما الآخر، ويعتمد عليه في تحديد المعنى والوظيفة. وهذا ما أكّده ابن جنّيّ في المنصف بقوله: "وإذا عُرف الأصل قرُب الفرع "،(ابن جني، ١٩٥٤، ص 45) "وأنّهم لا يقيسون الشيء على الشيء، ويحكمون عليه بحكمه، إلا إذا كانت علّة حكم الأصل موجودة في الفرع".(ابن مضاء، 1979، ص 131).

أمّا الفرع في اللغة ففيه دلالات متنوّعة؛ "الفاء والراء والعين أصل صحيح يدل على علوّ وارتفاع وسموّ وسُبوغ. من ذلك الفرع، وهو أعلى الشيء".(ابن فارس، ١٩٧٩، ج ٤، ص ٤٩١) وذكر ابن منظور أنّ:"فرع كلّ شيء: أعلاه".)ابن منظور، ١٤١٤، ج ٨، ص ٢٤٦)، ومن معانيه قولهم: تفرّعتْ أغصان الشجرة أي كثرتْ، وقلّما يستعمل في اللغة بمعنى الجزء من الأصل، أو القسم من الكلّ، فهذا استعمال طارئ على هذا اللفظ ناتج عن اعتبار فروع الشجرة إلى أصلها، وفروع الوادي إلى مجراه. وقد ورد في استعمالات القدماء بمعنى ما تفرّع من غيره، وجاء في شعر منسوب إلى بشر بن هذيل الفزاري ما نصّه(السويدي، ١٩٨٧، ص٢٨٢) .

وكائن رأينا من فروعٍ طويلةٍ ... تموتُ إذا لم تُحيهنّ أصولُ

وفي الاصطلاح عرّفه الجرجانيّ بأنّ "الفرع: خلاف الأصل، وهو اسم لشيء يبنى على غيره".(الجرجانيّ، ص ١٦٦)، وعرّف التهانويّ الأصل والفرع شرعًا وفق صفة كلّ واحد

منهما بالنسبة للآخر فقال: الفرع "شرعًا هو المقيس والمقيس عليه هو الأصل".(التهانوي، ١٩٩٦، ج ٢، ص ٢٦٩) وقال فيه الرماني: "الأصل أول يبْنى عليه ثان، والفرع ثانٍ يُبْنى على أول".(الرماني، ٢٠٠٥، ص ٧٣).

يرتبط مفهوم الفرع بالأصل؛ فالفرع خلاف الأصل، فقد جاء في في كتاب (الحدود في علم النحو)؛" الأصلُ في الأسماء الإعراب، وما بني منها فَعَلَى خلاف الأصل. والأصل في الأفعال البناء، وما أُعرب منها فَعَلَى خلاف الأصل"،(الأبذي،٢٠٠١، ص ٤٥١) فالفرع هو الوجه الثاني لثنائيّة قوامها الأصل والفرع، فالفرع لا بدّ له من أصل ينبثق عنه. وقال فيه أبو البقاء العكبريّ: "وأمّا الفرع والأصل فهما في هذه الصناعة غيرهما في صناعة الأقيسة الفقهيّة، والأصل ها هنا يراد به الحروف الموضوعة على المعنى وضعًا أوّليًا، والفرع لفظ يوجد فيه تلك الحروف مع نوع تغيير ينضم إليه معنى زائد على الأصل".(العكبري، ١٩٩٢، ص ٧٤).

المبحث الثاني: من مظاهر مراعاة الأصل والفرع في تفسير الإعلال

برزت ثنائيّة الأصل والفرع مع بداية التدوين النحويّ إذ نُسب إلى أبي الأسود الدؤليّ أنّ الناس اختلفت إليه لتعلّم العربيّة ففرّع لهم ما كان أصّله.(أبو الطيب، ٢٠٠٩ ص ٢٤) ، فالعرب قبل تدوين العلوم كانت تعي هذه المفاهيم وإن لم تسمّها بأسمائها، فكانت تتلفظ بالكلام كما يجب أن يكون بفطرتهم اللغويّة، وملاحظة كلّ ما يعتور اللفظ من إبدال أو تغيير أو قلب. وفي ذلك قال الخليل: "إنّ العرب نطقت على سجيّتها وطباعها. وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها عِللُه، وإن لم يُنقل ذلك عنها، واعتللت أنا بما عندي أنّه علّة.. فإن أكن أصبت العلّة فهو الذي التمست".(الزجّاجيّ، ١٩٧٩، ص ٦٦).

إنّ فكرة الأصل والفرع مفهوم مركزيّ، امتدّ على معظم أبواب علوم اللغة، خاصّة في علمي الصّرف والنحو، إذ تأسّست عليه منطلقات نظريّة وتطبيقيّة، فُسرت بها ظواهر لغويّة لأوجه استعمالات كثيرة، فكان هذا المفهوم الركن الأساس في نظرية الأصل والفرع لبناء الأحكام النحويّة، ولعل ذلك يبرز مدى أهمّية هذا المفهوم ومكانته في الفكر اللغويّ. وقد اهتمّ النحاة بالأصل والفرع منذ بداية التدوين عند الخليل الذي استعمل الأصل بمفهومه الاصطلاحيّ في الدّرس اللغويّ في عشرات المواضع، منها قوله: "سِتَّةٌ، وسِتٌّ في الأصل سِدْسَةٌ وسِدْسٌ"،(الفراهيدي، ١٤٠٩هـ، ص ١٨٦) وكذلك سيبويه، ثمّ وُظِّف هذا المصطلح في كتب التراث اللغويّ، عند الكسائيّ، والفرّاء، والأخفش، والمبرّد، وابن جنّيّ، وابن فارس، وابن السرّاج، وغيرهم، وبسبب شيوع الاهتمام به عند القدماء حظي بدراسات وأبحاث كثيرة من دارسي اللغة في العصر الحديث.

وقد بدأ الأصل والفرع أكثر حضورًا في فكر ابن جنّيّ، وكانت له فيه تعبيرات تعدّ أصولًا في التفكير النحوي، منها: "والأصول تدلّ على الفروع".)ابن جنّيّ، ١٩٥٤، ص ٣٤٠) فابن جنّيّ يستخدم مصطلح "مراعاة الأصل" استعمالًا صريحًا، ويعقد له بابًا خاصًّا في الخصائص أسماه: "باب في مراعاتهم الأصول تارة وإهمالهم إيّاها أخرى"،(ابن جنّيّ، ٢٠٠٨، ج٢، ص ١٣٣) وكذا في مرادفات المراعاة، منها: "باب في مراجعة الأصل الأقرب دون الأبعد"،(ابن جنّيّ، ٢٠٠٨، ج٢، ص ١٢٣) و"باب في مراجعة أصل واستئناف فرع"، (ابن جنّيّ، ٢٠٠٨، ج٢، ص ١٢٥)، و"باب في حمل الأصول على الفروع"،(ابن جنّيّ، ٢٠٠٨، ج٢، ص ١٣٦) و"باب غلبة الفروع على الأصول".(ابن جنّيّ، ٢٠٠٨، ج١، ص ٣٠٦).

قد تتداخل المصطلحات النحويّة والصّرفيّة فيما بينها نظرًا لوجود قواسم مشتركة بين علم النحو وعلم الصّرف، فكلاهما يدرسان الظواهر اللغويّة بنيويًّا وتركيبيًّا. لكن معرفة الصورة العامّة لمعنى الأصل الصّرفيّ، هو أصل الكلمة قبل دخول أي زيادة أو إبدال عليها، وهو الأصل المتصوّر للكلمة، والذي يسمّى بأصل الوضع. ومن هذا الأصل الصّرفي نشأت القوانين خاصّة بالبنية الصّرفيّة، مثل: الإعلال والإبدال والقلب والإدغام، والنسب، والتصغير وغيرها، فإذا كان هذا هو الأصل الصّرفيّ، فالفرع الصّرفيّ هو صورة اللفظ الذي دخل التغييرُ على بنيَته الأصليّة في تصريفاته بسبب علّة عارضة، وقد تكون هذه البنية افتراضيّة يقتضيها الأصل القياسيّ، ولكنها لم تستعمل إلّا في رسوبات عدّت من الشذوذ في الغالب.

وضع العلماء ضوابط للأصالة والفرعيّة، تختلف باختلاف العلم الذي تنتسب إليه، فالأصل بقاء الشيء على ما كان، والأصل في الكلام الحقيقة، وإنّما يعدل إلى المجاز لثقل الحقيقة أو بشاعتها أو جهلها للمتكلم أو المخاطب، أو شهرة المجاز، أو غيره. والأصل أن يكون لكل مجاز حقيقة، والأصل في الأسماء التنكير، والتذكير والصّرف، والأصل في اسم الإشارة أن يشار به إلى محسوس مشاهد قريب أو بعيد، والأصل في الأسماء العارية عن العوامل الوقف على السّكون، والأصل في التعريف العهد، ولا يعدل عنه إلّا عند التعذّر، والأصل في الجملة أن تكون مقدّرة بالمفرد، والأصل في روابط الجملة الضمير، والأصل في حرف العطف أن لا يحذف. (الكفوي، ١٩٩٨، ص١٢٢– ١٢٤).

وقدّ بيّن العلماء مظاهر من الأصول في الصّرف العربيّ، مثل: الأصل في الأسماء المختصّة بالمؤنّث أن لا تدخلها الهاء، والأصل في الاسم، صفة كان كـ(عالم) أو غير صفة كـ(غلام) الدلالة على الثبوت؛ وأمّا الدلالة على التجدّد فأمر عارض في الصفات،

والأصل في الأفعال التصرّف، والأصل في الاشتقاق أن يكون من المصادر (عند البصريين)، والأصل في اللفظ الخالي من علامة التأنيث أن يكون للمذكر. وثمّة أصول أخرى فصّل العلماء القول فيها.(الكفويّ، ١٩٩٨، ص١٢٢– ١٢٨).(الملخ، ٢٠٠١، ص٧٥). ومن المسائل التي برزت فيها هذه الثنائيّة في توجيه المسائل الصّرفيّة في باب الإعلال، ما يأتي:

١– إبدال الياء واوًا للفصل بين الصفة والاسم:

ذهب سيبويه إلى أنّ صيغة "فَعْلى إمّا أن تكون اسمًا أو صفةً، فإن كانت اسمًا أبدلت الياء واوًا مثاله: التقوى والفتوى؛ وإن كانت صفةً تركوها على الأصل مثاله: (صَدْيًا وريًّا). أمّا إن كانت في الأصل (فَعْلى) من الواو فتبقى على أصلها لأنّها لو كانت صفةً لم تبدل كما لم تبدل في الصفة من اليائيّ، وإن كانت اسمًا ثبتت الواو ؛لأنّها تغلب على الياء فيما هي فيه أثبت، ومثاله في الصفة: شهوى، وفي الاسم: دعوى".(سيبويه ١٩٨٨، ج ٤، ص ٣٨٩) ثمّ فصّل سيبويه القول في فُعْلى ممّا كان "من بنات الواو، فإذا كانت اسمًا فإنّ الياء مبدلة مكان الواو، كما في فَعلى ومثال ذلك: الدُنيا، والعُليا، والقُصيا، ووصف قولهم في هذه الأخيرة القصوى بأنّهم أجروها على الأصل؛ لأنّها قد تكون صفة بالألف واللام"،(سيبويه ١٩٨٨، ج ٤، ص ٣٨٩)، بمعنى إن كانت معرفة أصبحت صفةً وروعي الأصل فيها وهو الاسم، كما روعي في بنات الياء –أي في باب فَعلى– الصفة على الأصل.

وقد فسّر أبو سعيد السيرافي المقصود بهذا القول في شرحه بأنّ ما شذَّ عن القياس بابان:

أحدهما: ما اجتمعت فيه صفات ثلاث: ما كان اسمًا؛ ولامه ياء؛ وجاء على وزن فَعلى، عندها تقلب لامه واوًا، نحو رعوى وشروى، والقياس فيه(رَعْي وشَرْي)،لأنّه من رعيتُ وشريتُ، ولا يوجد قبلها شيء يوجب قلب الياء واوًا. (السيرافي، ٢٠٠٨، ج ٥، ص ٣٠٣).

ثانيهما: ما اجتمعت فيه أيضًا صفات ثلاث: ما كان اسمًا؛ ولام الفعل منه واو؛ وجاء على وزن فُعلى، نحو: العُليا الدُنيا والقياس فيه العُلوي والدُنوي. وقد قالوا في القُصيا: القُصوى، فأجروها على الأصل باعتبار أن تكون صفة بالألف واللام، وهذه الصفات هي بمنزلة الأسماء. (السيرافي، ٢٠٠٨، ج ٥، ص ٣٠٣).

وأشار السيرافي إلى زعم سيبويه "أنّهم أرادوا الفصل بين الاسم والصفة فجعلوا الاسم "على وزن فَعلى بالواو؛ لأنّه أخفّ وأجمل، وتركوا الصفة على الياء لأنّها أخفّ. (السيرافي، ٢٠٠٨، ج ٥، ص ٣٠٣) وذكر ابن جنّيّ السبب في هذا الإبدال بصورة واضحة، قال: "وقد أبدلت الياء من الواو إذا كانت لام فُعلَى وذلك نحو العُليا والدُنيا والقُصيا، وقالوا القُصوى فأخرجوها على أصلها".)ابن جني، ١٩٩٣، ج ٢، ص ٧٣٥(وكذا ذهب ابن عصفور إلى

أنَّ العرب تُبدل من الياء واوًا في الاسم، والصفةُ تُتركُ على حالها، للتفريق بين الاسم والصفة، فقلبوا الياء واوًا في الاسم لا الصفة؛ وعلّل بقوله: "لأنَّ الاسم أخفُّ من الصفة؛ لأنَّ الصفة تُشبه الفعل، والواو أثقل من الياء. فلمَّا عزموا على إبدال الياء واوًا جعلوا ذلك في الاسم لخِفَّته، فكان عندهم من أجل ذلك أَحمل للثقل". (ابن عصفور، ١٩٨٧، ج ٢، ص ٥٤٢(وإلى السبب عينه عزا ابن الحاجب الإعلال بالقلب وعدمه للتفريق بين الأسماء والصفات، فقال: "وتقلب الياء واوًا في فَعْلَى اسمًا، كتقوى ويقوى، بخلاف الصفة، نحو: (صَديًا ورَيّاً)". (الأستراباذي، ٢٠٠٤، ج ٢، ص ٨٣٠).

٢- الإعلال بالنقل في الواو والياء

يشير الرضيّ في شرح الشافية إلى مسألة الإعلال بالنقل في الواو والياء، وأنّ القياس هو عدم الإعلال بنقل، أو القلب في الواو والياء عند تحرّكهما وسكون ما قبلهما؛ لخفّة ذلك وعدم حاجتهما لأي تعديل، أمّا إن وقع ذلك في فعل قد أعلّ أصله بإسكان العين، أو في اسم محمول عليه، عندها تُسكّن عينهما مراعاة وإتباعًا للأصل، ثم تُنقل الحركة إلى الساكن قبله، للدلالة على الأصل، أي الفعل لخفّته لا الاسم لثقله، وذلك بشرط أن يكون الحرف الساكن الذي تُنقل الحركة إليه متحرّكًا في ذلك الأصل، قال: "فلذا لم ينقل في نحو قاول وبايع وقَوَّل وبَيّع، ونقل في أقام ويُقيم"، (الرضي، ١٩٨٢، ج٣، ص ١٤٥-١٤٣) أمّا إن لم يسكن الحرف المنقول إليه في الأصل لم يسكّن في الفرع، لذلك قال: "فلذا صح العين في يَعْوَر وأعْوَر ويُعْوِر واسْتَعْوَر ويَسْتَعْوِر"،(الرضي، ١٩٨٢، ج٣، ص ١٤٥-١٤٣) لكن إن كانت الحركة المنقولة إلى ما قبل الواو والياء فتحة، تقلب الواو والياء ألفًا، نحو: يَخَاف ويَهَاب، ويبرر الرضي ذلك بقوله: "لأنّه إذا أمكن إعلال الفرع بعين ما أعلّ به الأصل فهو أولى"، (الرضي، ١٩٨٢، ج٣، ص ١٤٥-١٤٣) أمّا في حال كانت الحركة ضمةً أو كسرةً فلا يمكن القلب، لأنّ الألف لا تأتي إلّا بعد فتحة، فيبقى اللفظ على حاله، نحو: يَقُوم ويَبيع، ومن هذه الحالة أيضًا استثناء، وهو أن تكون الواو مكسورة عندها تُقلب ياء، لأنّها إن سكنت وسبقها كسر تصبح ياءً. مثاله: يَطِيح أصله يطوح، ويُقيم أصله يقوم، فبقيت حروف العلة على حالها دون قلبها إلى ألف، ولم يدخلهما إعلال في المضارع، رغم أنّ الأصل في الماضي كان يقضي بإعلالها، فلو أعلّا لدخل اللبس بباب يخاف، (الرضي، ١٩٨٢، ج٣، ص ١٤٥-١٤٣) وفي هذا المثال يوضّح الرضي حدوث الإعلال في الأفعال والأسماء، ويبيّن الشروط والضوابط التي تحكم هذا التغيير، وفي الاستثناء الأخير الذي ورد يتبين أنّ الأصل لم يراعَ، وبذلك افترق الفرع عن الأصل في عدم دخول الإعلال عليه.

٣- إعلال المصدر لاعتلال فعله:

ذكر ابن جنّيّ في الخصائص أنّ العرب وبسبب حمل الأصل على الفرع آثروا تشبيه الأشياء المتقاربة ببعضها بعضًا، فأعلّوا المصدر الذي هو أصل بعلّة إعلال فعله، وصححوه للعلّة عينها، مثاله: قمت قيامًا وقاومت قِوامًا، فحملوا المصدر الذي هو الأصل على الفعل الذي هو الفرع. (ابن جنّيّ، ٢٠٠٨، ج ١، ص ١٥٢) . وفصّل الرضي الأستراباذي أنّ المصدر لما كان أصلَ الفعل في الاشتقاق، لم يجب إعلاله بإعلال الفعل إلا في حالات محددة، وهي:

- ثبات الجزء المقتضي للإعلال: مثال الكسرة في قيام.
- مناسبة المصدر للفعل في حروف الزيادة: ومن أمثلته إقامة واستقامة.
- حذف الواو وإثباتها: حذفت الواو من الفعل (يعد) لتصبح (عِدة) وثبتت كما في (وعد)، وهذا الحذف أو الإثبات ليس بسبب علة حذف ولا اطراد في الباب، وذكر بعد ذلك أصل الكسرة في عِدة، فقال: "وإنّما كسر العين في عدة وأصله وَعْدٌ لأنّ الساكن إذا حرّك فالأصل الكسر، وأيضًا ليكون كعين الفعل الذي أُجري هو مجراه"، (الرضي، ١٩٨٢، ج ٣، ص١٢٣)؛ فتماثل هذه الحركة في الفعل المرتبط بها. وقد ذكر الأنباريّ الخلاف بين الكوفيّين والبصريّين في علّة حذف الواو في يعد، وملخّصها في مذهب الكوفيّين أنّ الحذف يهدف إلى التمييز بين الفعل اللازم والفعل المتعدي، مثال: بقاء الواو في الأفعال اللازمة مثل (وجِل يوجَل، ووجِل يوحَل)، وحذفها في الأفعال المتعدية كـ(وعدَ يعد، ووزنَ يزن). ويرون أنّ هذا الفرق في الاستخدام يستلزم فرقًا في التصريف. ومن جهة أخرى، يعتقد البصريون أنّ الواو تحذف وجوبًا طلبًا للتخفيف بسبب وقوعها بين ياء وكسرة، وهو أمر مستثقل في الكلام. (الأنباريّ، ٢٠٠٣، ج ٢، ص ٦٤٤).
- تعويض المصدر بهاء في الإعلال للدلالة على العنصر المحذوف، مثل هاء التأنيث في عدة واستقامة، وعلّل ذلك بقوله: "وذلك لأنّ الإعلال فيه ليس على الأصل، إذ هو إتباع الأصل للفرع". (الأنباريّ، ٢٠٠٣، ج ٢، ص ٦٤٤).

وهذه المسألة أوردها أبو البركات الأنباريّ في الإنصاف وذكر أنّها من الأدلّة التي استند إليها الكوفيّون، فقد استثمروا هذه الثنائيّة في بناء حجّتهم في أصالة الفعل أصلًا للاشتقاق؛ لإثبات أنّ المصدر مشتقّ من الفعل الذي هو أصله، ومنه تؤخذ المشتقّات، فقال: "أمّا الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنمّا قلنا إنَّ المصدر مشتق من الفعل؛ لأنّ المصدر يصح لصحة الفعل ويعتلّ لاعتلاله، ألا ترى أنّك تقول قاوم قِوامًا فيصح المصدر؛ لصحة الفعل،

وتقول: قام قيامًا فيعتلّ؛ لاعتلاله؛ فلمّا صحّ لصحته واعتلّ لاعتلاله دلّ على أنّه فرع عليه".(الأنباريّ، ٢٠٠٣، ج ١، ص ١٩٠).

٤- التصحيح لما قياسه الإعلال في الأفعال المزيدة:

ومن المسائل التي روعيت فيه ثنائيّة الأصل والفرع في الصّرف استعمال (اجتوروا، وازدوجوا، واعتوروا، واهتوشوا)، قال أبو عثمان: "لأنّ معناها تجاوروا، وتزاوجوا، وتهاوشوا، ولولا ذلك لاعتل".)ابن جنّيّ، ١٩٥٤، ص ٣٠٥) ويشير ابن جنّيّ إلى الأفعال التي لا يدخلها الإعلال في بنيتها اللفظيّة الصّرفيّة، إذ تبقى بحروفها الأصليّة دون تغيير أو إعلال بسبب حملها لمعاني لا تتطلّب الإعلال، إذن فالمعنى هنا فرض مراعاة بقاء الأحرف الأصليّة للكلمة ليتبين المراد منها.

وأورد ابن يعيش مسألة هامّة في قوله: "وأما حَوِلَ، وعَوِرَ، وصَيِدَ البعيرُ، فمنقوصاتٌ من احوالَّ، واعوارّ، فهي في الحكم زائدة على الثلاثة يدلّ على ذلك صحة الواو والياء فيها. ولولا ملاحَظةُ الأصل، لقلت: عارَ، وحالَ، وصادَ"، (ابن يعيش، ٢٠٠١، ج٤، ص ١٢١) بمعنى أنّه عندما روعي الأصل في اللفظ، ظهر المقصود من اللفظ دون لبس أو تداخل بمعانٍ أخرى.

وقد أفرد ابن يعيش فصلًا وسمه بتصحيح العين شذوذًا، جاء فيه: "وقالوا: عَوِرَ وصَيِدَ وازْدَوَجُوا واجْتَوَرُوا، فصححوا العين لأنها في معنى ما يجب فيه تصحيحها، وهو افْعَالَّ وتفاعلوا، ومنهم من لم يلمح الأصل فقال: عارَ يَعارُ"، (ابن يعيش، ٢٠٠١، ج٥، ص ٤٤٥) وهذه الصيغة الأخيرة يمكن أن تعدّ مرحلة من التطوّر، والمعنى المراد في هذا النصّ أنّ الواو والياء في كلّ من عور وصيد قد صحّت شذوذًا، وذلك مراعاة للأصل الذي يجب أن تصحّ الواو فيه، لأنّه بمعنى اعْوَرّ على وزن افعالّ، وهو من الأوزان التي تبقى فيه الواو صحيحة ولا تعلّ، وذلك بسبب سكون ما قبل الواو، ثم أعقب هذه المسألة بقوله: "قال الشارح: ... فصارت صحّةُ العين في عَوِرَ أمارةً على أنّه في معنى"اعْوَرَّ" ولو لم تُرِد هذا المعنى لأعللتَه، وقلتَ: عارت عينُه، وصاد البعيرُ".(ابن يعيش، ٢٠٠١، ج٥، ص ٤٤٧)

٥- التعليل بالأصل المرفوض في الإعلال

الأصل المرفوض هو أصل ترك العرب استعماله، وهو نوعان: نوع يمكن العودة إليه واستعماله عند الضرورة، والآخر لا يمكن مراجعته ولا استعماله في كل الأحوال. (ميلاد، ٢٠١٨، ص٨٣)، ومن الملاحظ أنّ العلماء لهم في الأصل المرفوض أقوال؛ فهو عند أبي علي الفارسي مرتبط بالقياس. وقد أفرد له بابًا خاصًّا في كتابه باسم: الأصول والفروع في معرض الحديث عن القياس، قال: "وممّا يرتبط بفكرة القياس في النحو التعرّض للأصول

والفروع؛ وذلك لأنّ القياس هو التلازم بين أمرين يستدير أحدهما الآخر على وجه الضرورة أو ما يشبه الضرورة أو يقاربها". (الفارسيّ، ١٩٩٩، ص ١٠٤).

وعلّل بالأصل المرفوض في التكملة مرتين، الأولى قوله: "إنّ سقوط حرف من الأحرف الأصول فيما كان على أربعة أحرف من المؤنّث ولم تلحقه تاء التحقير، كما في عَناق: عُنَيق، وفي عُقابٍ: عُقَيّبٌ... وقد شذَّ شيء من هذا الباب أيضًا فأُلحقتْ فيه التاء وذلك وراث..، قالوا: وُرَيّثَة... ولحاق الهاء في هذا الضرْبِ شاذٌّ عمّا عليه استعمال الكثرة. وإنّما جاءَ على الأصل المرفوض"؛ (الفارسيّ، ١٩٩٩، ص ٣١٥)، والثانية في تعداده دوافعه في الاستشهاد المتعدّد، أحدها: "التمثيل لشذوذ يرفضه القياس لكنّه جاء في كلام فصيح لا يستطيع إنكاره كما في" استشهاده بهذا البيت من الشعر:

قَدْ عَلَوْتُ قُتُودَ الرَّحْلِ يَسفَعُني ... يَوْمٌ قُدَيْدِيمَة الجَوزاءِ مَسْمُومُ

ثم قال الفارسيّ: "ولحاق الهاء في هذا الضرب شاذّ عمّا عليه استعمال الكثرة، وإنّما جاء على الأصل المرفوض". (الفارسيّ، ١٩٩٩، ص ١٠٤). وكأنّه في هذين المثالين يشير إلى تخريج ما ورد منه، فألحقه بما أسماه الأصل المرفوض، لا من باب الشاذّ بل من باب مراعاة ما ورد من ألفاظ العرب من فصيح الكلام، ممّا جاء مخالفًا للقياس أو لكثرة الاستعمال، فأوجب تفسير الحكم ضرورةً من الاقتضاء واللزوم، أو ما يشبه الضرورة من الوجوب شبه اللازم، أو ما يقاربها من المراعاة والترجيح والتغليب، فهي ليست لازمة ولا واجبة.

وقد ميّز ابن جنيّ بين نوعين من الأصول المرفوضة، ذكرهما في باب وسمه "باب فيما يراجع من الأصول ممّا لا يراجع في الفروع" يقول فيه: "اعلم أنّ الأصول المنصرف عنها إلى الفروع على ضربين: أحدهما ما إذا احتيج إليه جاز أن يراجع. والآخر ما لا تمكن مراجعته؛ لأنّ العرب انصرفت عنه فلم تستعمله". (ابن جنيّ، ٢٠٠٨، ج ٢، ص ٣٤٩) وهذه العبارة دليل على أنّ العرب قد تترك أصلًا ما وتنصرف عنه، ثم تعود لاستخدامه عند الحاجة أو الضرورة ممّا هو جائز الاستعمال، مثل: الأسماء التي اعتادت العرب على تصريفها بطرق معينة، فالأصل في "هذا خير من ذاك" أو "هذا شرٌ من ذاك" القول "هذا أخير من ذاك، وأشرّ" لكن بسبب كثرة الاستعمال حذفت الهمزة وصار الأصل مرفوضًا فلا يقال أخير وأشر إلّا شذوذًا؛ (ميلاد، ٢٠١٨، ص ٩٢) أو أن يكون هذا الأصل مصروفًا ومعدولًا عنه أو مرفوضًا غير مستعمل في كلامهم، فلا يمكن مراجعته والعودة إليه مطلقًا حتى في حالات الضرورة، مثل: استخدام بعض الصيغ الغريبة التي لم تُستعمل لا نثرًا ولا

شعرًا. إنّ هذا التمييز جاء ليعكس فهمهم الدقيق لاستخدام اللغة وحفظ قواعدها من الشاذ المتروك والمرفوض.

وقد أوضحت دراسة حديثة أنّ الأصول الصّرفيّة المرفوضة هي ما ليس له علّة أفضت إلى رفضه، وأنّ العرب رفضت أصله، ولم تنطق به. وقد ذكرت هذه الدراسة بعض الأسباب، منها: رفع الالتباس؛ كثرة الاستعمال؛ الاختصار؛ الذوق العربيّ في الأداء؛ الاستثقال؛ مراعاة أصل آخر. (ميلاد، ٢٠١٨، ص٩٤). وقد جمع أحد الباحثين (القرني، ٢٠٠٨، ص٧٩٧) آراء العلماء المحدثين في بعض الأصول المرفوضة، ولخّصها في أمرين:

الأوّل: أنّ العرب لم تنطق يومًا بما أطلق عليه النحاة قديمًا بأنه أصل افتراضيّ، واستدلّ بمثال: أطول، استحوذ.

الثاني: أنّ الإعلال هي ظاهرة لغويّة حقيقيّة لم يضع النحاة قواعدها، بل وجدت قبل التقعيد، ثمّ تخفّف العرب منها منتهين إلى الصورة المنطوقة اليوم للألفاظ.

وانتهى إلى أنّ ما ذهب إليه الأوائل أقرب إلى النفس من المحدثين، فهم أهل اللغة وأهل تقعيدها، إذ لم يتركوا خلافًا دون الخوض فيه، والتفصيل والتفريع، للوصول إلى الأحكام اللغويّة الصحيحة.

ولا ريب أنّ ما جاء مصحّحًا ممّا عدّ من الأصول المرفوضة، مثل عوِر عاور، وحوِل حاول، وصَيِد صايد، تمثّل مرحلة من التطوّر؛ فقد ذهب العلماء في تعليل هذه الألفاظ وغيرها مذاهب شتى، إذ ذهب الزمخشري إلى أنّ تصحيح العين في عاور: سببه أنّ الفعل غير المعتلّ محمول في معناه على أفعال وجب فيها التصحيح، نحو أعوار وتعاور. (الزمخشري، ٢٠٠٤، ص ٣٩٨) ولعلّ بعض النحاة يعلّلون ذلك بأنّ اسم الفاعل غير المعتل نحو: عاوِر، وصايد، محمول على الفعل الصحيح، أي أنّ اسم الفاعل لم يعلّ؛ لعدم اعتلال فعله.)ابن جني، ١٩٥٤، (٣٣٠.)ابن عصفور، ١٩٨٧، ج ١، ص ٣٢٨)، وهذا أمر يمكن التسليم به لو اطّرد التصحيح، ولكن الإعلال الشائع في مثل هذه الأفعال ومشتقاتها يضعنا أمام مستويات من الأداء، أحدهما يمثّل الركام اللغويّ؛ الذي يدلّ على الصورة الأولى لهذه الأفعال ومشتقاتها، والثاني يمثّل مرحلة التطوّر، وأنّ ما بقي من ألفاظ دون إعلال يمثّل المرحلة الأولى، وهذا قد يكون من بقايا لهجة عربية تمثّل الصورة الأصل لهذه الأبنية.

وقد كانت ثنائيّة الأصل والفرع حاضرة في تفسير اللغويّين لهذه الأنماط؛ فقد ذكر سيبويه أنّ من قال: عورَ يَعْوَر، وصَيَدَ يَصْيَد، إنّما جاء بهن على الأصل.(سيبويه، ١٩٨٨، ج ٤، ص٣٤٤) وإلى مثل ذلك ذهب الزمخشري، إذْ نصَّ على أنَّ "منهم من لم يلمح الأصل فقال: عار يعار". (الزمخشري، ٢٠٠٤، ص ٣٩٨)، وذكر الرضي الأستراباذي أنّ من قال: "عار، قال أعار واستعار وعائر". (الرضي، ١٩٨٢، ج ٣، ص١٢٣) وفي هذا ما يدل على أننا أمام نمطين من الاستخدام، الأول وهو الأصل الذي كان سائدًا، وهو مرحلة التصحيح، والثاني هو التطوّر الناتج عن التخلّص من الحركة المزدوجة، وهو مرحلة الإعلال.

٦- الزيادة في الفرع للزيادة في الأصل المعتلّ.

ذهب العلماء إلى أنّك إذا بنيت مثل (صَحائِف(من الفعل (دعا) لقلت: دَعَايَا؛ "لأنّ أصله: دَعَايِوٌ؛ لأنّه يزاد في الفرع بعد العين الألف والياء كما زيدتا في الأصل. فالألف بإزاء ألف صحائف، والياء بإزاء ياء صحائف، والواو لام بإزاء فاء صحائف؛ قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها، وقلبت الياء همزة مثلما قلبت في صحائف، فقلبت الياء ألفا والهمزة ياء كما في: شَوَايا ورَكَايا".)الأستراباذي، ٢٠٠٤، ج٢، ص٩٤٧).

وهذا الموضوع يدلّ على أنّ الأصل والفرع جاءا في معرض المسائل الرياضية التدريبية، فقولهم: إذا بنيت يعني افتراض استعمالٍ غير موجود، ويخضع كغيره من البنى الصّرفيّة إلى ثنائيّة الأصل والفرع في تقدير صورته الافتراضية، وصورته الاستعمالية.

٧- ضمّ الهمزة المكسورة الأصل في الأفعال إن كان ثالثها مضمومًا ضمًّا لازمًا:

إنّ مصطلح مراعاة الأصل استعمله ابن جنّيّ في كتابه سرّ صناعة الإعراب في باب الهمزة في إشارة إلى أنّ الهمزة تأتي دائمًا مكسورة في الأسماء والأفعال، لكنّها "قد ضُمّت من الأفعال في كلّ موضع كان ثالثها مضمومًا ضمًّا لازمًا، وذلك نحو اقتل، اخرج، انطلق بمزيد، استخرج المال". (ابن جني، ١٩٩٣، ج ١، ص ١١٦). ثمّ ساق ابن جنّيّ حكاية قطرب عن طريق الشذوذ وتعليله له بقوله: "اقتل، جاء على الأصل، وإنّما ضموا الهمزة في هذه المواضع كراهة الخروج من كسر إلى ضم، بناء لازمًا، ولم يعتدوا بالساكن بينهما حاجزًا، لأنه غير حصين". (ابن جني، ١٩٩٣، ج ١، ص ١١٦).

ثمّ نجد أنّ هذه المسألة تصل إلى مسائل هي من باب الإعلال، فقد افترض ابن جنّيّ جوابًا لأحدهم على تعليل قطرب، بقوله: فما بالهم قالوا للمرأة: اغزي، اغدي، فضموا الهمزة والثالث مكسور، ثمّ علّل ابن جنّيّ الردّ تعليلًا استند فيه إلى ثنائيّة الأصل والفرع، فقال: "إنّما ضمّ هذا، لأجل أنّ الأصل اغزوي واغدوي، ثم اعتلت الواو، فحذفت، ووليت الياء الزاي

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

والدال، فانكسرتا من أجلها، فإنّما الضمة في الهمزة مراعاة للأصل، كما تقول في الصحيح: اقتلي، ادخلي، اخرجي". (ابن جني، ١٩٩٣، ج ١، ص ١١٦).

وهذه المسألة ناقشها ابن يعيش في شرح المفصل، ردًّا على مسألة قطرب "اِقْتُلْ بالكسر على الأصل السابقة"؛ فعلّلها بأنّ الضمّ لازم "تحرّزًا من مثلِ: ارْمُوا، واِقْضُوا"، والسبب في ذلك أنّ الهمزة هنا مكسورةٌ، وإن كان الحرف الثالث مضمومًا؛ فالضمّة عارضةٌ، "والميمُ في ارموا أصلُها الكسرُ، وكذلك الضاد في اقضوا". (ابن يعيش، ٢٠٠١، ج٥، ص ٣٠٨) ؛ لأنّ الأصل اقضِيُوا، ارْمِيُوا. "وإنمّا استثقلوا الضمّة على الياء المكسور ما قبلها، فحذفوها، فبقيت ساكنةً، وواوُ الضمير بعدها ساكن، فحُذفت الياء لالتقاء الساكنين، وضُمت العين لتصحّ الواو الساكنةُ، فبقيت الهمزةُ مكسورة على ما كانت"، (ابن يعيش، ٢٠٠١، ج٥، ص ٣٠٨) ثمّ استشهد بشاهد ابن جنّيّ نفسه: "أُغزِي"، بضمّ الهمزة مع كسر الحرف الثالثُ، "لأنّ الأصل اغزُوِي، فاعتلّت الواوُ، فحُذفت، ووَلِيَت الياء الزايَ، فانكسرتْ من أجلها، فالضمّةُ الآنَ في الهمزة مراعاةً للأصل"، (ابن يعيش، ٢٠٠١، ج٥، ص ٣٠٨) بمعنى أنّ ضمّ الهمزة هنا مراعاة لأصل الكلمة، وحفاظًا على تناسقها الحركي، والملاحظ أنّ ابن يعيش علّل السبب في بقاء اللفظ على حاله دون إعلال بالعلّة عينها التي ذكرها ابن جنّيّ، وهي "مراعاة الأصل".

٨- قلب الواو ياء:

ذكر سيبويه حالة إبدال الواو ياء قياسًا، وبيّن السبب فقال: "وإنّما قلبوها حيث كانت معتلّة في الفعل، فأرادوا أن تعتلّ إذا كانت قبلها كسرة وبعدها حرف يشبه الياء، فلما كان ذلك فيها مع الاعتلال لم يقرّوها"، (سيبويه،1988 ، ج ٤، ص ٣٦٠)، ومثّل لذلك بالقول: "اجتزت اجتيازًا، وانقدت انقيادًا، قلبت الواو ياء حيث كانت بين كسرة وألف، ... والحرف قبل المعتل فيما ذكرت لك ساكن الأصل، ومصدره كذلك، فأجري مجراه". (سيبويه،١٩٨٨، ج ٤، ص ٣٦٠) بمعنى أنّه نظر إلى حركة الحرف السابق للأصل المعتلّ والمصدر وهي السكون، فجعل المشتقّ منه يجري مجرى الأصل. ثم انتقل إلى الحالات المستثناة من هذا القلب، ذاكرًا السبب في هذا الاستثناء، فقال: "فأمّا الفِعال من جاورت فتقول فيه بالأصل، وذلك الجوار والحوار ... وإنّما أجريتها على الأصل حيث صحت في الفعل ولم تعتل".(سيبويه،١٩٨٨ ج ٤، ص ٣٦٢) ومن الملاحظ في هذه المسألة أنّ سيبويه قد راعى الأصل في هذا الوزن "فِعال" الذي صحّت فيه الواو ولم تعتلّ أو تقلب، فجعل هذا الحكم ساريًا في هذا الوزن مراعاة للأصل فيه.

ويذكر ابن يعيش مصطلح "مراعاة الأصل" مرّات عدّة في كتابه شرح المفصل، فيقول: "قولهم: بُويعَ زيدٌ، وسُوِيرَ خالد .. عُلم أنّه متى اجتمعت الواو والياء، وقد سُبق الأول منهما بالسكون، فإن الواو تقلب ياء، ويدغم الأول في الثاني، نحوَ: طَوَيْتُه طَيًّا، وشَوَيتُه شَيًّا، وههنا قد اجتمعتا على ما ترى، ومع ذلك لم تقلب وتدغم؛ لأنّ الواو مَدة منقلبة من ألفِ سايَر وبايَعَ، فكما لا يصح الادغام في ساير، وبايع، فكذلك لا يصحّ في فُوعِلَ منه مراعاة للأصل، وإيذانًا بأنه منه".(ابن يعيش، ٢٠٠١، ج ٤، ص ٣٠٩).

وفي هذا المثال يؤكّد ابن يعيش قاعدة معروفة بأنّه إذا اجتمعت الواو والياء وسكن أحدهما، تقلب الواو ياءً ويدغم الحرف الأول في الثاني. نحو "طَوَيْتُه طَيًا"، و"شَوَيتُه شَيًّا"، فالإدغام هنا بسبب التقاء حرفي العلة. أمّا "بُويعَ زيدٌ" و"سُوِيرَ خالد" فهي حالة استثنائيّة إذ اجتمعت الواو والياء دون قلب أو إدغام وفق القاعدة؛ لأنّ الواو مدّة منقلبة من ألف "ساير" و"بايع". فلمّا لم يصح الإدغام في "ساير"، و"بايع"، فلا يصحّ أيضًا في "فُوعِلَ" والسبب مراعاة الأصل وحفاظًا عليه. إنّ المثال الذي قدّمه ابن يعيش يُظهر وجود قواعد نحويّة متعلقة ببنية الألفاظ ووجود استثناءات فيها تعتمد على مراعاة الأصل اللغويّ للكلمة.

وذكر ابن عصفور أنّ عدم قلب الواو والياء في فُعلى هو من باب الشذوذ، إذ تقتضي القاعدة القلب، لكن شذّت بعض الأسماء، مثال: القُصوى، وأشار إلى سبب بقاء الواو هنا دون قلب، وهو أنّ استخدامها في الأصل صفة لا اسم. وأورد أنّ التغيير في فُعلى وفَعلى يكون للتفريق بين الصفة والاسم، أمّا في فِعلى فلا يوجد قلب؛ لأنّ هذا الوزن لا يكون صفة، والقاعدة العامّة هي تخفيف النطق بشرط ورود السماع بذلك التغيير(ابن عصفور، ١٩٨٧، ج ٢، ص ٥٤٥) .

٩- امتناع تصحيح الواو بعد الكسرة، وتصحيح الياء بعد الضمّة:

يرى ابن جنّي في هذه المسألة أنّ الواو الساكنة تصحّ بعد الكسرة، في نحو: اجلوَّاذ واخروَّاط، وعلّل ذلك بأنّ ادغام الواو الساكنة بالمتحركة، جعل اللسان ينبو عنها، و فسّر إعلال البعض للفظ اجليواذ، فقال: وقد "جرتا لذلك مجرى الواو المتحركة بعد الكسرة، نحو: طول وحول ... مراعاة لأصل ما كان عليه الحرف، ولم يبدل الواو بعدها لمكان الياء؛ فجرى ذلك في الصحة مجرى ديوان فيها" فالياء هنا غير لازمة. (ابن جنّي، ج ٢، ص٣٥٣).

وفي هذه المسألة يقول الثمانيني: "قد تبدل الياء من الواو إذا سكنت الواو وقبلها كسرة سواء كانت الواو فاءً أو لامًا أو زائدة. فمثال الفاء قولهم: ميعادٌ، وميزانٌ، وميقاتٌ، وأصله: مِوْعادٌ لأنّه مِفعالٌ من الوعد، أو مِوْزانٌ لأنّه مِفعالٌ من الوزن، ومِوْقاتٌ لأنّه مِفعالٌ من

الوقت. فلمّا سكنت الواو وقبلها كسرة غلبت عليها الكسرة فجذبتها إلى جنسها وهو الياء؛ لأنّ الحرف إذا سكن ضعف ومات بسكونه فغلبت عليه الكسرة، يدلّك على أنّ الكسرة غلبت على الواو السّاكنة أنّ الكسرة إذا زالت عادت الواو إلى حركتها قالوا: مُوَيْعِيدٌ ومُوَيْزِينٌ ومَوازينُ ومُوَيْقِيتٌ ومواقيتُ". (الثمانيني، ١٩٩٩، ص ٣١٢) ثمّ إنّ التفسير الصوتيّ لهذه المسألة أنّه عندما تُسكن الواو وتسبقها كسرة، يضعف صوتها، وتتأثر بالكسرة، فتقلب ياء؛ لأنّ الكسرة هي صوت الياء الطبيعي، وتعرف هذه الظاهرة الصوتية بتأثّر الحرف الساكن بالحرف المتحرك قبله. فإذا ما زالت الكسرة أو تغيّرت حركة الحرف السابق إلى حركة أخرى، عادت إلى أصلها، فتعود الواو إلى أصلها. ومثّل الثمانينيّ لذلك بالأمثلة السابقة، والملاحظ عودة الواو لأصلها أنّها إنّما تكون في باب التصغير وهي صورة لفظية تقتضيّ تغييرات في بنية اللفظ.

١٠- مجيء الكلمة على الأصل ومجرى بابها على غيره:

أورد ابن جنّيّ في المنصف تحت "باب الياء والواو اللتين هما فاءات"، فقرة وسمها بقوله: "قد تجيء الكلمة على الأصل، ومجرى بابها على غيره"، (ابن جنّيّ، ١٩٥٤، ص ٢٠٠) يشير فيها إلى ألفاظ تستعمل بحروفها الأصليّة دون تغيير، وأخرى يدخلها التغيير في حروفها، فافترض سائلًا يسأل عن مجيء كلمة وجهة على أصلها دون إعلال، فيقول السائل: "قد قال تعالى: ﴿وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا﴾ (البقرة:148) فوجهة ههنا مقدر، وقد جاءت على الأصل؟ .. كما قالوا: رجاء بن حيوة .. وكما قالوا: لَحِحَت عينه، وقد كان ينبغي أن تكون لَحَّت مثل: ردت، ومسّت، فربّ حرف يجيء على الأصل، ويكون مجرى بابه على غير ذلك"، (ابن جنّيّ، ١٩٥٤، ص ٢٠٠) وللاستدلال على هذه الظاهرة اللغويّة المهمّة وخروج هذه اللفظة وغيرها عن قواعد التصريف، أورد بعض الأمثلة ممّا لم يدخله التغيير والإعلال، كما يمكن أن تخضع ألفاظ أخرى في نفس الباب للتغيير، وهذا الاستثناء يبيّن مدى مرونة القواعد اللغويّة وتنوّعها في الاستخدام.

ومن هذا الباب أورد السيرافي شرحًا لمسألة ذكرها سيبويه في الكتاب، ممّا يلزم فيه إدغام العين واللام في أفعل إن كانت من جنس واحد، لكن يترك على حاله، فقال: "وإن سميت رجلاً بألبّب من... بنات ألببه تركت على حاله؛ لأنّ هذا الاسم جاء على الأصل كما قالوا رجاء بن حيوة... فجاءوا به على الأصل وربَّما جاءت العرب بالشيء على الأصل ومجرى بابه في الكلام على غير ذلك"، (سيبويه، ج ٣، ص ٣٢٠)، فقال السيرافي معلّقًا على هذه المسألة أنّه عند اجتماع الواو والياء، وكان الأول منهما ساكنًا، تقلب الواو ياء، وتدغم الياء في الياء، فتجيء بنات ألبَبه وحَيوة على الأصل، ثمّ علّل ذلك فقال: "لم يستعمل

فيه التغيير وما يوجبه القياس في نظائره كما جاء ﴿ اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ﴾(المجادلة:١٩) ونظيره استعاذ واستجار وأصله استجور" فلم يستعمل في استحوذ ما استعمله في استعاذ واستجار، ولم يعدل عن استعمالهم وإن خالف القياس، والأمر سيّان "إن سمينا رجلًا بألبب لم ندغم، وإن سميناه بحيوة.. لم نقلب تسليمًا لما قالته العرب، كما سلمنا ذلك في استحوذ". (السيرافي، ٢٠٠٨، ج ٤، ص ٨١-٨٠).

إنّ الذي يعنينا من الأمثلة السابقة أنّ الأصل يعتدّ به علّة في تفسير استعمال لغويّ جاء على غير القياس، لأنّه يؤثرون السماع على القياس، وفي بعض الاستعمالات التي يقتضي القياس إعلالها استعملها العرب مصححة على خلاف القياس، كان لمح الأصل فيها مدخلًا للتعليل، على اعتبار أنّ الإعلال فرع على الأصل، وما جاء على الأصل لا يُسأل عنه.

١١- منع إعلال الواو في مِقْوَل ومِخْيَط

ذهب العلماء إلى أنّ (مِقْوَل ومِخْيَط) فيهما حذف عن مِقْوال ومِخْياط بحذف الألف، ولمّا كانت الواو والياء في أصليهما صحيحتين، كانتا في الفرع صحيحتين تنبيهًا على أنّهما فرعهما؛ ولأنّ المقول والمخيط بمعنى: المقوال والمخياط؛ لكونهما للآلة، فتصح الواو في مِقْوَل ومِخْيَط، تنبيهًا على أنّهما بمعنى المقوال والمخياط. (الأستراباذي، ٢٠٠٤، ج٢، ص٧٦٤). فالقول بالأصل والفرع مدخل لتفسير التصحيح في هذين اللفظين وما يشبههما، وإنّ كان اللبس سببًا أوجه في نظريّ لأنّ صيغة مفعل لها وظيفة صرفية في اسم الزمان والمكان واسم المصدر قد تقتضي بنية خاصة تحقق لها الدلالة، فلو قلنا: مقال ومخاط لتلاشت دلالة(مِفعل) الصّرفية التي نجدها في الصيغة مصحّحة.

إنّ هذه المسائل وغيرها ممّا لم نذكره مراعاة للمقام هنا تبيّن دور ثنائيّة الأصل والفرع في توجيه بنية الكلمة في اللغة العربية، ونظرًا لأنّ التغييرات في الصّرف طارئة في الغالب في باب المعتلات، وجدنا حضورًا قويًّا لثنائيّة الأصل والفرع في تفسير الأبنية التي حصل فيها اعتلال، أو بقيت مصحّحة وحقّها الاعتلال قياسًا. فالأصول الصّرفيّة كثيرة ماثلة في اعتبار المشتقات فروع لأصل تُشتقّ منها، والمعتلّ فرع من الصحيح، والذي حصل فيه إبدال صرفيّ فرع من المبدل منه، واللفظ المصّغر له أصل مكبّر، والجمع له مفرد أصل، وهكذا نجد هذه الثنائيّة حاضرة في تعليل الصّرف بأبوابه.

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

الخاتمة

تبيّن من المسائل السابقة أنّ ثنائيّة الأصل والفرع تمثّل محورًا أساسيًا في التحليل الصّرفيّ، إذ يرتبط الفرع بأصله من حيث البنية والتصريف، مع احتمال انفصاله عند مخالفة القياس. كما أنّ أي خروج عن الأصل في الاشتقاق يتطلّب مبررًا واضحًا يقتضي تعليلاً من اللغويين، باستثناء ما ورد سماعًا على خلاف القياس، وهجر العرب له أو تفضيلهم لفظًا آخر عليه. ويبقى السماع المرجع في تحديد مدى الاتصال أو الانفصال بين الأصل والفرع، الأمر الذي يؤكد أهميّة مراعاة هذه الثنائيّة في تفسير بنية الكلمات، كما يظهر في تعبيرات مثل "مراعاة الأصل" و"لمح الأصل" وغيرها.

وكشف البحث مفهوم الأصل والفرع في اللغة والاصطلاح، وعرّج على ضوابط العلماء في قضية التأصيل والتفريع وهمّ يحدوّن كلّ طرف من قطبي هذه الثنائيّة التي تعدّ جزءاً من ثنائيّات كبرى في نظرية النحو والصّرف، وتشكلّ مدخلاً في تفسير الاستعمالات اللغويّة في الفكر اللغوي عند العرب.

وبيّن البحث أنّ ثنائيّة الأصل والفرع كانت حاضرة في الفكر اللغويّ عند تعليل بنية اللفظ المعتلّ إذ اتّكأ عليها العلماء في تفسير التغييرات الطارئة على اللفظ من خلال المقابلة بن بنيتين لغويتين أحدهما أصل والثانية فرع، وكلّ ما هو فرع يعدّ تطوراً يقتضي تفسيراً فنولوجياً من اللغويين، يسوّغ الصورة الشكلية المستعملة للفظ بعد انزياحه عن الأصل الاستعمالي أو الافتراضي.

وكشف البحث أنّ الأصول التي اعتمد عليها العلماء تسير في اتجاهين أصل استعمالي يقتضيه القياس ويشيع في الاستعمال، ويقابله فرع انبثق عنه لعلّة صرفية، وأصل افتراضي يقتضيه القياس ولكنّه غير مستعمل، إلّا أنّ الصناعة النحويّة تقتضيه، وفي كلتا الحالتين نجد ثنائيّة الأصل والفرع حاضرة في تفسير البنى اللغويّة في باب الإعلال، مثل: قلب الواو ياء أو العكس، وتصحيح بعض الألفاظ التي حقها الإعلال، وكذلك في مسائل من باب المجرد والمزيد المعتلين، وبعض المسائل المتعلقة بالصوائت القصيرة .

وقد أظهر البحث أنّ هذه الثنائيّة التي روعيت في تفسير بنية الألفاظ لم تقتصر على الأصوات الصائتة الطويلة في باب الإعلال، بل امتدت إلى الصوائت القصيرة التي تشكلّ وحدات فونومية مهمّة في بنية الكلمة، وكان لها أثر فاعل في تشكيل بنية الألفاظ.

يوصي البحث بالتوسّع في دراسة الثنائيّات المراعاة في أبواب الصّرف العربيّ؛ لبيان أهمّيتها في فهم التطور اللغويّ وتفسيره، وإعطاء الدراسات الصّرفيّة حقّها في تحليل الأنماط الصّرفيّة المختلفة وتقديم رؤى جديدة تنبثق من الثنائيّات اللغويّة.

المصادر والمراجع

الأُبَّذي، شهاب الدين (٢٠٠١)، الحدود في علم النحو. تحقيق: نجاة حسن عبد الله نولي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

الأَزْهَري، محمّد (٢٠٠١)، تهذيب اللغة. ط١، تحقيق: محمد عوض مرعب، بيروت، دار إحياء التراث العربي.

الأَسْتَراباذي، حسن (٢٠٠٤)، شرح شافية ابن الحاجب، ط١، تحقيق: عبد المقصود محمّد عبد المقصود، رسالة الدكتوراه، الرياض، مكتبة الثقافة الدينية.

الأنباريّ، عبد الرحمن (١٩٧١)، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلّة. ط٢، تحقيق: سعيد الأفغانيّ، بيروت–دمشق، دار الفكر.

الأنباريّ، عبد الرحمن (٢٠٠٣)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين. ط١، بيروت، المكتبة العصرية، ٢٠٠٣.

بودرامة، الزايديّ، نظريّة الأصل والفرع وتطبيقاتها في النصوص النحويّة: كتاب الأمالي النحويّة لابن الحاجب (646هـ) أنموذجًا، جامعة محمّد لمين دباغين، سطيف ٢، ٢٧٩–٢٥١.

التَّهانَوي، محمّد (١٩٩٦)، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم .ط١، تقديم وإشراف ومراجعة: رفيق العجم، تحقيق: د. علي دحروج، بيروت، مكتبة لبنان ناشرون.

الثمانيني، عمر (١٩٩٩)، شرح التصريف، ط١، تحقيق: إبراهيم بن سليمان البعيمي، الرياض، مكتبة الرشد.

الجِرجاني، علي (١٩٨٣)، كتاب التعريفات. ط١، بيروت، دار الكتب العلميّة.

ابن جِنيّ، عثمان (٢٠٠٨). الخصائص. ط٣، بيروت، دار الكتب العلميّة.

ابن جِنّيّ، عثمان (١٩٩٣). سر صناعة الإعراب. ط٢، تحقيق: د. حسن هنداوي، دمشق، دار القلم.

ابن جِنّيّ، عثمان ((1954، المنصف. ط١، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، القاهرة، دار إحياء التراث القديم.

الدَّحْماني، محمّد (٢٠١٩)، الأصل والفرع في النحو العربيّ: قراءة في المصطلح والمفهوم، مجلّة آفاق أدبيّة، ع١١، ٥٨–٤٣.

الرَّضِيّ، محمّد (١٩٨٢)، شرح شافية ابن الحاجب، شرح شواهده: عبد القادر البغدادي، تحقيق وضبط غريبهما وشرح مبهمهما: محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيى الدين عبد الحميد، تصوير دار الكتب العلمية، بيروت.

الرُّمّاني، علي، د.ت، رسالة الحدود. د.ط، دار الفكر، عمّان.

الرُّمّاني، علي، د.ت، رسالة منازل الحروف. د.ط، تحقيق: إبراهيم السامرائي، عمّان، دار الفكر.

الزَّبيدي، محمّد (2001)، تاج العروس من جواهر القاموس، د.ط، تحقيق: مصطفى حجازي، الكويت، التراث العربيّ.

الزَّجّاجيّ، أبو القاسم (١٩٧٩)، الإيضاح في علل النحو، ط٣، تحقيق مازن المبارك، بيروت، دار النفائس.

الزَّمَخْشَري، محمود (٢٠٠٤)، المفصّل في علم العربيّة، تحقيق: ط ١، د. فخر صالح قدارة، عمّان، دار عمار للنشر والتوزيع.

السُّوَيْدي، سلامة (١٩٨٧)، شعر قبيلة ذبيان في الجاهلية. الدوحة، مطبوعات جامعة قطر.

سيبَوَيْه، عمرو (١٩٨٨)، الكتاب. ط ٣، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، القاهرة، مكتبة الخانجي.

السِّيرافي، الحسن (٢٠٠٨)، شرح كتاب سيبويه، ط١، تحقيق أحمد حسن مهدلي وعليّ سيّد عليّ، بيروت، دار الكتب العلميّة.

ابن شِهاب، عبد الله (٢٠١٥)، الأصل الصّرفي: ماهيّته وأثره في معالجة البنية الصّرفيّة، مجلّة الدراسات اللغويّة، مج١٧، ع٢، ٩٢-٤٧.

أبو الطَّيِّب، عبد الواحد (٢٠٠٩)، مراتب النحويّين. ط٢، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، صيدا-بيروت، المكتبة العصريّة.

عبد التَّوّاب، رمضان (١٩٩٩)، فصول في فقه العربيّة، ط٦، القاهرة، مكتبة الخانجي.

ابن عَصْفور، عليّ (١٩٨٧)، الممتع الكبير في التصريف، ط١، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، بيروت، دار المعرفة.

العُكْبُري، عبد الله (١٩٩٢)، مسائل خلافية في النحو. ط١، تحقيق: محمد خير الحلواني، بيروت، دار الشرق العربي.

ابن فارِس، أحمد (١٩٧٩)، معجم مقاييس اللغة. ط١، تحقيق: عبدالسلام هارون، بيروت، دار الفكر.

الفارِسيّ، الحسن (١٩٩٩)، التكملة تكملة لكتاب الإيضاح العضديّ. ط٢، تحقيق: كاظم بحر المرجان، بيروت، عالم الكتب.

الفَراهيدي، الخليل (١٤٠٩هـ). كتاب العين. ط٢، تحقيق: مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.

الفَيُّومي، أحمد (2001)، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، د.ط، بيروت، مكتبة لبنان.

القَرَني، عبد الله (٢٠٠٨)، الأصول الصّرفيّة المرفوضة: عرض ومناقشة، حولية كليّة اللغة العربيّة بالزقازيق، ع ٢٨، مج ١، ١٠١٠-٩٩٧.

الكَفَوي، أيوب (١٩٩٨)، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغويّة. ط١، تحقيق: عدنان درويش، محمد المصري، بيروت، مؤسّسة الرسالة.

المَلْخ، حسن (٢٠٠١)، نظريّة الأصل والفرع في النحو العربي. ط١، عمّان، دار الشروق.

ابن مَنْظور، محمّد (١٤١٤)، لسان العرب. ط ٣، بيروت، دار صادر.

ابن مَضاء، أحمد (١٩٧٩). الرّد عَلى النّحاة. ط١، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام.

ميلاد، انتصار (٢٠١٨)، الأصول المرفوضة في العربيّة: الأصول الصّرفيّة، مجلّة القلعة، ع١٠، ٨٣-١٠٢.

ابن يَعيش، يعيش (٢٠٠١)، شرح المفصل للزمخشري. ط١، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه : إميل بديع يعقوب، بيروت، دار الكتب العلمية.

ابن يعيش، يعيش (١٩٧٣)، شرح الملوكي في التصريف، ط١، تحقيق: فخر الدين قباوة، حلب، المكتبة العربيّة.

Al'ubbaẏ, šihāb al-Dīn (2001), *al-ḥudūd fī 'ilm al-naḥw. taḥqīq:* Najāt Ḥasan ʻAbd Allāh Nuwalī, al-Jāmiʻah al-Islāmīyah bi-al-Madīnah al-Munawwarah.

Al'azhary, Muḥammad (2001), *Tahṫīb al-luġah.* Ṭ1, taḥqīq: Muḥammad ʻAwaḍ Murʻib, Bayrūt, Dār Iḥyā' al-Turāth al-ʻArabī.

Al'astarābādhy, Ḥasan (2004), *ṣarḥ šāfīyah Ibn al-Ḥājib*, Ṭ1, taḥqīq: ʻAbd al-Maqṣūd Muḥammad ʻAbd al-Maqṣūd, Risālat al-duktūrāh, al-Riyāḍ, Maktabat al-Thaqāfah al-dīnīyah.

Al'nbārī, ʻAbd al-Raḥmān (1971), *al-ighrāb fī jadal al-iʻrāb wa-Lamʻ* al'dllh. ṭ2, taḥqīq: Saʻīd al'fghānī, byrwt-dmshq, Dār al-Fikr.

Al'nbārī, ʻAbd al-Raḥmān (2003), *al-Inṣāf fī masā'il al-khilāf bayna al-naḥwīyīn al-Baṣrīyīn wa-al-Kūfī*yīn. Ṭ1, Bayrūt, al-Maktabah al-ʻAṣrīyah, 2003.

Bwdrāmh, alzāydī, nẓryyh al-aṣl wa-al-farʻ wa-taṭbīqātuhā fī al-nuṣūṣ alnḥwyyh: Kitāb al-Amālī alnḥwyyh li-Ibn al-Ḥājib (646h) unamūdhajan, Jāmiʻat Muḥammad Limīn dbāghyn, Siṭīf 2, 279-251.

Alttahānawy, Muḥammad (1996), Mawsūʻat Kashshāf iṣṭilāḥāt al-Funūn wa-al-ʻUlūm. Ṭ1, taqdīm wa-ishrāf wa-murājaʻat: Rafīq al-ʻAjam Taḥqīq : D. ʻAlī Daḥrūj, naql al-naṣṣ alfārsī ilá al-ʻArabīyah : ʻAbd Allāh al-khālid, al-tarjamah al'jnbyyh : D. Jūrj zynāny Bayrūt, Maktabat Lubnān Nāshirūn.

al-Thamānīnī, ʻUmar (1999), šarḥ al-taṣrīf, Ṭ1, taḥqīq: Ibrāhīm ibn Sulaymān al-Buʻaymī, al-Riyāḍ, Maktabat al-Rushd.

Aljirjāny, ʻAlī (1983), Kitāb altʻryfāt. Ṭ1, Bayrūt, Dār al-Kutub alʻlmyyh.

Ibn jinī, ʻUthmān (2008). al-ẖaṣā'iṣ. ṭ3, Bayrūt, Dār al-Kutub alʻlmyyh.

Ibn jinnī, ʻUthmān (1993). Sirr ṣināʻat al-iʻrāb. ṭ2, taḥqīq: D. Ḥasan Hindāwī, Dimashq, Dār al-Qalam.

Ibn jinnī, ʻUthmān (1954), al-Munṣif. Ṭ1, taḥqīq: Ibrāhīm Muṣṭafá wa-ʻAbd Allāh Amīn, al-Qāhirah, Dār Iḥyā' al-Turāth al-qadīm.

Alddaḥmāny, Muḥammad (2019), al-aṣl wa-al-farʻ fī al-naḥw alʻrbī: qirā'ah fī al-muṣṭalaḥ wa-al-mafhūm, majllat Āfāq adbyyh, ʻ11, 58-43.

Alraaḍī, Muḥammad (1982), šariḥ šāfīyat Ibn al-Ḥājib, šariḥ shawāhidahu: ʻAbd al-Qādir al-Baghdādī, taḥqīq wa-ḍabaṭa ghrybhmā wa-šarḥ mbhmhmā: Muḥammad Nūr al-Ḥasan wa-Muḥammad alzfzāf wa-Muḥammad Muḥyī al-Dīn ʻAbd al-Ḥamīd, taṣwīr Dār al-Kutub al-ʻIlmīyah, Bayrūt.

Alrrummāny, ʻAlī, D. t, Risālat al-ḥudūd. D. Ṭ, Dār al-Fikr, ʻAmmān.

Alrrummāny, ʻAlī, D. t, Risālat Manāzil al-ḥurūf. D. Ṭ, taḥqīq: Ibrāhīm al-Sāmarrā'ī, ʻAmmān, Dār al-Fikr.

Alzzabydy, Muḥammad (2001), Tāj al-ʻarūs min Jawāhir al-Qāmūs, D. Ṭ, taḥqīq: Muṣṭafá Ḥijāzī, al-Kuwayt, al-Turāth alʻrbī.

Alzzajjājī, Abū al-Qāsim (1979), al-Īḍāḥ fī 'Ilal al-naḥw, ṭ3, taḥqīq Māzin al-Mubārak, Bayrūt, Dār al-Nafā'is.

Alzzamakhshary, Maḥmūd (2004), almufṣṣal fī 'ilm al-ʻArabīyah, taḥqīq: Ṭ 1, D. Fakhr Ṣāliḥ Qadārah, ʻAmmān, Dār ʻAmmār lil-Nashr wa-al-Tawzīʻ.

Alssuwaydy, Salāmah (1987), šaiʻr Qabīlat Dhubyān fī al-Jāhilīyah. al-Dawḥah, Maṭbūʻāt Jāmiʻat Qaṭar.

Sybawayh, ʻAmr (1988), al-Kitāb. Ṭ 3, taḥqīq : ʻAbd al-Salām Muḥammad Hārūn, al-Qāhirah, Maktabat al-Khānjī.

Alssīrāfy, al-Ḥasan (2008), šariḥ Kitāb Sībawayh, Ṭ1, taḥqīq Aḥmad Ḥasan Mahdalī wʻlī Sayyid 'lī, Bayrūt, Dār al-Kutub alʻlmyyh.

Ibn shihāb, ʻAbd Allāh (2015), al-aṣl al-ṣarfī: māhyyth wa-atharuhu fī Muʻālajat al-binyah alṣrfyyh, mjllh al-Dirāsāt allghwyyh, mj17, ʻ2, 92-47.

Abū alṭṭayyib, ʻAbd al-Wāḥid (2009), Marātib alnaḥwīn. ṭ2, taḥqīq: Muḥammad Abū al-Faḍl Ibrāhīm, ṣydā-byrwt, al-Maktabah alʻṣryyh.

ʻAbd alttawwāb, Ramaḍān (1999), fuṣūl fī fiqh al-ʻArabīyah, ṭ6, al-Qāhirah, Maktabat al-Khānjī.

Ibn ʻaṣfwr, ʻlī (1987), al-mumtiʻ al-kabīr fī al-taṣrīf, Ṭ1, taḥqīq: D. Fakhr al-Dīn Qabāwah, Bayrūt, Dār al-Maʻrifah.

Alʻukbury, ʻAbd Allāh (1992), masāʾil ẖilāfīyat fī al-naḥw. Ṭ1, taḥqīq: Muḥammad Khayr al-Ḥalawānī, Bayrūt, Dār al-Sharq al-ʻArabī.

Ibn fāris, Aḥmad (1979), Muʻjam Maqāyīs al-lughah. Ṭ1, taḥqīq: ʻAbdussalām Hārūn, Bayrūt, Dār al-Fikr.

Alfārisī, al-Ḥasan (1999), al-Takmilah Takmilat li-kitāb al-Īḍāḥ alʻḍdī. ṭ2, taḥqīq: Kāẓim Baḥr al-marjān, Bayrūt, ʻĀlam al-Kutub.

Alfarāhydy, al-Khalīl (1409h). Kitāb al-ʻayn. ṭ2, taḥqīq: Mahdī al-Makhzūmī, Ibrāhīm al-Sāmarrāʾī, Dār wa-Maktabat al-Hilāl.

Alfayyūmy, Aḥmad (2001), al-Miṣbāḥ al-munīr fī Gharīb al- šariḥ al-kabīr, D. Ṭ, Bayrūt, Maktabat Lubnān.

Alqarany, ʻAbd Allāh (2008), al-uṣūl alṣrfyyh al-marfūḍah: ʻarḍ wa-munāqashat, Ḥawlīyat Kullīyat al-lughah al-ʻArabīyah bi-al-Zaqāzīq, ʻA 28, Majj 1, 1010-997.

Alkafawy, Ayyūb (1998), al-Kullīyāt Muʻjam fī al-muṣṭalaḥāt wa-al-furūq al-lughawīyah. Ṭ1, taḥqīq: ʻAdnān Darwīsh, Muḥammad al-Miṣrī, Bayrūt, Muʾassasat al-Risālah.

Almalkh, Ḥasan (2001), nẓryyh al-aṣl wa-al-farʻ fī al-naḥw al-ʻArabī. Ṭ1, ʻAmmān, Dār al-Shurūq.

Ibn manẓwr, Muḥammad (1414), Lisān al-ʻArab. Ṭ 3, Bayrūt, Dār Ṣādir.

Ibn maḍāʾ, Aḥmad (1979). alrrd ʻalá alnnḥāh. Ṭ1, taḥqīq: Muḥammad Ibrāhīm al-Bannā, Dār al-Iʻtiṣām.

Mīlād, Intiṣār (2018), al-uṣūl al-marfūḍah fī al-ʻArabīyah : al-uṣūl alṣrfyyh, mjllh al-qalʻah, ʻ10, 83-102.

Ibn yaʻysh, Yaʻīsh (2001), šariḥ al-Mufaṣṣal lil-Zamakhsharī. Ṭ1, qddm la-hu wa-waḍaʻa hawāmishahu wa-fahārisahu D. Imīl Badīʻ Yaʻqūb, Bayrūt, Dār al-Kutub al-ʻIlmīyah.

Ibn Yaʻīsh, Yaʻīsh (1973), šariḥ al-mulūkī fī al-taṣrīf, Ṭ1, taḥqīq: Fakhr al-Dīn Qabāwah, Ḥalab, al-Maktabah al-ʻArabīyah.